

حجاجية الاستفهام التلميحى في المناظرة العقديّة: مناظرات الإمام الرضا (عليه السلام)

اختياراً

آلاء علي عبد الله الغنبي

قسم اللغة العربية / كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام ديالى – العراق

alaa.ali@iku.edu.iq

تاريخ نشر البحث: ٢٩ / ٦ / ٢٠٢٦

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٦/٢/١

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٦/١/١٤

المستخلص:

تتميز المناظرة بخواص تخاطبية جدلية، فهي حوار حجاجي بامتياز يهدف إلى تشكيل رأي أو إقناع متلقي، ومن ثم فهي تتطلب طرفين في حالة تفاعل؛ وبدون ذلك التفاعل والتجاذب يتحول الحوار إلى مجرد مونولوج، إذ قد تلغى أو تختزل وظيفة المخاطب في كونه مستقبلاً ليس إلّا؛ فالمناظرة نظر من جانبين في مسألة من المسائل بغية إظهار الصواب فيها. ولذلك يصلح توظيفها في علم العقائد. ومن هنا انبثقت فكرة الدراسة لتتبنى دراسة المناظرة العقديّة دراسة حجاجية عبر الوقوف على أحد الأفعال اللغوية غير المباشرة وهو (الاستفهام) بهيئته التلميحية؛ بوصف الاستراتيجية التلميحية أحد الاستراتيجيات اللغوية التي يعبر الباث من خلالها عن مقاصده التخاطبية، ويعتمد فيها على الخلفية المعرفية المشتركة بينه وبين المتلقي، وعلى ما يقتضيه الخطاب ويستلزمه من معانٍ ودلالات تتعكز على إعمال الذهن وتفعيل التأويل بما من شأنه التأثير في المتلقي وإقناعه بما يعرض عليه.

الكلمات الدالة: الخطاب، المناظرة، الحجاج، الاستفهام التلميحى

The Argumentativeness of Indirect Questions in Dogmatic Debates: Imam al-Rida's Debates as a Sample

Alaa Ali Abdullah Al-Anbaky

Department of Arabic Language / Imam Al-Kadhim College (peace be upon him) for Islamic Sciences University / Diyala Branches – Iraq

Abstract:

Debate is characterized by dialogic and argumentative features, as it is a highly persuasive dialogue aimed at shaping opinions or convincing the audience. Therefore, it requires two parties actively interacting; without this interaction and engagement, the dialogue turns into a mere monologue, where the role of the addressee may be nullified or reduced to merely being a receiver. Debate is a consideration of two sides of an issue to demonstrate the correctness of a particular viewpoint. Therefore, it is suitable for use in the study of theology.

From this perspective, the idea of the study emerged to examine doctrinal debate from an argumentative standpoint through focusing on one of the indirect linguistic acts, namely (interrogation) in its suggestive form; the suggestive strategy is one of the linguistic strategies through which the speaker expresses his communicative intentions, relying on the shared knowledge between him and the audience, as well as on the requirements and implications of the discourse, which involve reflection and interpretative activation in order to influence the audience and persuade them of what is presented.

Keywords: Discourse, Debate, Argumentation, Suggestive Interrogation

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الأوحى، وصلى الله تعالى وسلم على النبي الخاتم المؤيد، سيدنا محمد وعلى آله الأقطاب المطهرين وأصحابه المنتجبين السؤدد. وبعد:

من سمات الأديان السماوية عامة والدين الإسلامي خاصة، عملها بمبدأ الحرية الفكرية والعقدية لدى الفرد: ((لا إكراه في الدين)) [البقرة ٢٥٦]، واحترامها لقضية الاختيار والافتتاح بما يعرض عليه، مما يسهم في تعدد وجهات النظر، والأفكار، والرؤى وتباينها. ووقتئذ تأتي نوبة التواصل، والتحاور، والإقناع، إذ تكون مفاصل رئيسية في عملية بناء الهيكلية الفكرية للفرد وتوجيهها سلباً أو إيجاباً، فهذه العناصر سلاح ذو حدين؛ إما أن تسلك بالفرد طريق الاستقامة والاعتدال، أو تهوي به في مكان التطرف والضلال.

فإذا كانت هي كذلك، فلا مناص - إذن - من البديل الإنساني؛ إذ الغاية من إرسال المبعوث: الرحمة: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ)) [الأنبياء ١٠٧]، وهنا يأتي دور الحوار الحسن: ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) [النحل ١٢٥]، ونعني به الحوار المستند على الأدلة والحجج المسوغة التي تؤدي بأذهان المجتمع إلى التسليم بما يعرض عليها من آراء وتبني ما يطرح عليها من أفكار. وموضوعه الحجاج من أهم وسائل معالجة ذلك الحوار وأشدّها تأثيراً على المخاطبين؛ لأن الحجاج يقوم أساساً على عمل المحاجة والتجاجج وتقديم الحجج واستخراج النتائج، فهو قائم على المفاعلة والمحاورة التي عمادها باث ومثلق.

والاستفهام الحجاجي من أقرب الأساليب التركيبية والإنشائية للحجاج، وأشدّها تفاعلاً؛ فهو لصيق بالوظيفة التداولية للغة التي تشكل محور الحراك الحجاجي، فالحجاج قائم على المحاجة التي تنبثق من الشك في صحة فكرة ما أو بطلانها، واستخدام أسلوب الاستفهام في الحجاج يسهم في الحصول على إجابات دقيقة تنفي ذلك الشك، من خلال إثارة التفاعل واستدعاء العقل وتحقيق الإقناع لطرفي الحوار ولا سيما إذا كان الاستفهام في صورته المجازية التي تتجاوز طلب الفهم إلى آفاق دلالية واسعة تقتضيها الوظيفة اللغوية في التعبير عن المقاصد والرؤى المتشعبة لمنتج القول وهو ما اصطلاحنا عليه (الاستفهام التلمحي) وهو الاستفهام الذي تعتمده الاستراتيجية التلمحية [Viii:١] إذ يعد أحد تمثلاتها، وهو استفهام يلمح إلى غرضه ضمناً ويرتبط تأويله بالسياق التعبيري وبأحوال المخاطبين ويتجاوز في قصديته طلب الجواب إلى غايات أبعد شأواً كالتوبيخ والإنكار والتعجب والتكذيب وهلم جرا في محاولة لتفعيل الأذهان وشدّ الأفكار وهذا ما نراه منسجماً مع المناظرة العقدية التي تنشأ التحاور وإقناع المتلقي بما يعرض عليه من أقوال تتطلب إعادة النظر والرجوع إلى الذات والصدق مع النفس في الحكم على الخصم.

وبناءً على ما سبق ذكره، اخترنا الأثر الحجاجي للاستفهام التلمحي في المناظرات العقدية للإمام الرضا (عليه السلام) وتحديداً مناظرته مع الجاثليق. وقد اختطت طبيعة الموضوع خطة للبحث تمثلت بالآتي:

❖ المقدمة.

❖ ١: مقدمات نظرية.

✓ ١:١ المناظرة: خطابة محدثة، وتفاعل وتفاوض.

- ✓ ١ : ٢ : بين الحجاج والمناظرة العقديّة.
- ✓ ١ : ٣ : الاستفهام التلمحيّ والحجاج: في نية التمهيد.
- ❖ ٢ : عيّنات إجرائية.
- ✓ ١ : ٢ : توطئة.
- ✓ ٢ : ٢ : تلميحيّات الاستفهام وأبعاده الحجاجية في محاورات الإمام الرضا (عليه السلام).
- ❖ على سبيل الختام.
- ❖ مصادر الدراسة ومطائرها.

ولم يخلُ البحث من عقبات تمثّلت بصعوبة توجيه نصوص المعصوم (عليه السلام)، واختيار النصوص المناسبة للدراسة، فضلاً عن سعة عنوان البحث وتنوع مشاريعه، وصعوبة استثمار الطاقة التداولية لما ورد من أفعال في نصّ يتمتّع بطاقة تعبيرية عالية.

وآخر القول: أن الحمد لله ربّ العالمين.

١ : مقدّمات نظريّة.

١:١ المناظرة: خطابة محدّثة، وتفاعل وتفاوض: تعدّ المناظرة استمراراً للخطابة وامتداداً لها، أو هي كما يذكر شوقي ضيف " فرع مهم من فروع الخطابة" [٦٥:٢] إذا ما علمنا أنّ طبيعة التطور الحاصل في الخطابة في العصر الأموي وافتتاح آفاقها حداً بها إلى إكسابها طابعاً عقلياً وحجاجياً، حولها إلى مناظرات تساقق النشاط المعرفي السائد آنذاك، وخصوصاً الخطابة الدينية [٤٩:٣].

ومن ناحية أخرى نجد أنّ "الوعاء الجامع بين الخطابة والمناظرة هو الخاصية التداولية التي تجعلهما مرتبطين بمقامات فكرية واجتماعية... كما يشتركان في الخاصية الجدلية التي تجعلهما يتوخيان الإقناع، إلا أنّ المناظرة عكست تطوراً لاحقاً لفن الخطابة. إنها خطابة مشبعة بالمحاجة الفكرية والمذهبية" [١٥١:٣].

إنّ من شروط التداول اللغويّ أن يكون اجتماعياً بمعنى أن يُطلع المحاور المتلقي على اعتقاده ومذهبه في القول، في دعوى منه لمشاركة المتلقي اعتقاداته ومعارفه، مما يعكس البعد الاجتماعي للحوار من خلال هذه (المطالبة) أو (الأطلاع). وهذه المرونة في طلب التعاون من الآخر والرغبة في إكساء الحوار صبغة التشاركية لا الإكراه والقمعية، إنما هي سبيل لتوجيه الغير إلى الاقتناع بما يُطرح عليه، فإذا اقتنع كان بمنزلة المشاطر له بالحكم، وإن لم يقتنع فقد أطلع على رأي الآخر واستمتع [٣٧-٣٨]. "فقد تزوج أساليب " الإقناع " بأساليب " الإمتاع "، فنكون، إذ ذاك، أقدر في التأثير على اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه، لما يهبها هذا الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء، ونفوذ في إشهادها للمخاطب، كأنه يراها رأي العين" [٣٨:٤].

تتبنى المناظرة على خواص تخاطبية جدلية، فهي حوار حجاجي يهدف إلى تشكيل رأي أو إقناع متلقين، ومن ثمّ فهي تتطلب طرفين في حالة تفاعل؛ وبدون ذلك التفاعل والتجاذب يتحول الحوار إلى مجرد مونولوج، إذ قد تلغى أو تختزل وظيفة المخاطب في كونه مستقبلاً ليس إلّا [١٧٥، ١١٩:٣]؛ فالمناظرة "هي النظر من جانبين في

مسألة من المسائل قصد إظهار الصواب فيها" [٤٦:٤]: ولذلك يصلح توظيفها في علم العقائد الذي يقول عنه ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ): "وبالجملة فموضوع علم الكلام عند أهله إنما العقائد الإيمانية بعد فروضها صحيحة من الشرع" [٤٨٨:٥]. وهو يعرف علم الكلام بقوله: " هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية، بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة" [٤٧٩:٥]. وعملية الرد والتجاج هذه يسميها ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) علم المناظرات أو علم الخلافات الذي يصفه بقوله: " ولا بد لصاحبه من معرفة القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام كما يحتاج إليها المجتهد؛ إلا أن المجتهد يحتاج إليها للاستنباط، وصاحب الخلافات يحتاج إليها لحفظ تلك المسائل المستنبطة من أن يهدمها المخالف بأدلتها" [٤٧٨:٥].

وكيما تتم عملية التناظر الخلافية بشفافية ووضوح أحتيج لوضع آداب خاصة لذلك، تتم من خلال عملية التجادل أو التجاج إذ يقول: "وأما الجدل وهو معرفة آداب المناظرة التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم؛ فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعاً، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج. ومنه ما يكون صواباً ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آداباً وأحكاماً يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول... ولذلك قيل فيه إنه معرفة بالقواعد، من الحدود والآداب، في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه، كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره" [٤٧٨:٥-٤٧٩]. فهو هنا يجعل الجدل رديفاً للمناظرة - التي هي وجه من وجوه الحجاج كما سنثبت بعد قليل - ويشترط آداباً خاصة لكلا طرفي المناظرة؛ فـ " كما أن مراقبة المتكلم لقوله لا يمكن أن تتحقق إلا بإتيان هذا القول على الوجه الذي يحمو منه ما يعيبه عقلاً في عين المستمع، وكذلك مراقبة المتكلم لفعل قوله لا يمكن أن تتحقق إلا بإتيان هذا الفعل على الوجه الذي يحمو من القول ما يشينه أخلاقياً في عين المستمع، أي، بإيجاز، بإتيانه على الوجه المهذب، فإن التهذيب هو عبارة عن العمل الذي يخلص القول الطبيعي مما يعيب دلالاته وينزع عنه أسباب الانتفاع به" [٦:٢٢٣].

ذلك "أن المتكلم ليس ذاتاً مجردة للتبليغ، وإنما هو ذات محمولة على التهذيب، أو قل لا يرتقي المبلغ مرتقى المتكلم، حتى يكون في قوله مهذباً، ولا تهذيب بغير فتح باب انتفاع المستمع بالفائدة المبلغة، غير أن هذا التهذيب قد يكون على درجتين مختلفتين تورثان نوعين متباينين من الانتفاع: نسمي إحداهما بـ "التأديب" والثانية بـ "التخلق" [٦:٢٢٣]. والانتفاع بالتخلق قد يكون أجلاً فضلاً عن كونه عاجلاً، ولهذا يقودنا التخلق إلى أن نتيجة مؤداها أن التخاطب ليس عملية تبادلية فحسب، بل إنه يرقى لـ "التفاعل" وغير خفي أن التفاعل يقتضي وجود طرفين يسعى كل منهما إلى جلب منافع عامة، أو دفع مضار، وتقديم الآخر على الذات باعته "الإنسانية" [٦:٢٢٤-٢٢٣].

١ : ٢ : بين الحجاج والمناظرة العقديّة: يرى د. طه عبد الرحمن أن المناظرة هي صورة الحجاج الفلسفي التداولي؛ فهي عرض رأي واعتراض عليه، أو مقابلة ثنائية من شأنها أن تغير في قناعات المتقابلين واعتقاداتهم، فغايتها إقناع الآخر بصواب الرأي المعروض، أو بطلان الرأي المعترض عليه مع توخي القصدية، وهذا التغيير يدعى (فعلًا)، وبما أن هذا الفعل يتقاسم به طرفا البثّ التحواري، صار الحجاج بذلك "فعلًا تفاعليًا" أو "عملية

مفاعلة"؛ فالحجاج فعالية تداولية بالدرجة الأولى؛ لما يمتّع به من طابع فكري مقامي واجتماعي، يتمثل بمراعاة مقتضيات الحال والمعارف المشتركة. فالباث يفهم المتلقي معاني غير التي نطق بها؛ اعتماداً على قدرة المتلقي على استحضار المعاني المشتركة التي تتسبب إلى مقام خطابي مشترك بين الطرفين [٦٦،٦٥:٤].

إذ يرى ديكر و انسكومبر أنّ اللغة حجاج محض، وأن جوهر الحجاج يكمن في (التوجيه) الذي حصراً به دلالة الملفوظ، والمراد بالتوجيه الانزياح أو الحراك من وضع صريح معلوم إلى وضع ثانٍ صريح أو ضمني لا معلوم وهو النتيجة التي يقصد المرسل منها التأثير في المتقبل وإقناعه بما يُعرض عليه من أقوال [١٣٦-١٣٥:٧]، "إذ كان الحجاج في معناه السوي؛ أي باعتباره مظهراً من مظاهر التفاعل اللغوي الجدلي، يشهد على سيادة ثقافة الحوار والتواصل التي تقوم على الانتصار لرأي ما والدفاع عنه بالحجج العقلية وبوسائل الإقناع والإفحام، فإنه ينزاح أحياناً عن هذه الغايات؛ فعوض الاحتكام إلى العقل والمسلمات المشتركة، يتم اللجوء إلى الاستمالة والمشاحنة والمغالطة والعنف والتطرف... فينقلب الحجاج بكل ذلك إلى عنف يمارس بطرائق شتى، فيخرج من دائرة الحوار التعاوني المنتج ويتحول إلى تواصل إعتائي عقيم، وينقلب بذلك من حجاج عقلي إلى جدال مدموم" [١٠٤٨/٢-١٠٤٩-١٠٤٨].

وهنا يتفعل دور القصدية، فغير خفي أنّ الحدث اللساني الناضج ما ارتبطت فيه المواضع بالقصد، والمراد بالمواضع ما يشترك فيه أفراد الجماعة اللسانية الواحدة من اتفاقات لفظية وسنن لغوية في استعمالاتهم [١٥٥:٩-١٥٦]، أو هي ما تواضع عليه القوم من دوال لمدلولاتهم التي يرومون التعبير عنها، فلا يمكن فهم الدلالة ما لم يفهم قصد المتكلم، ومعرفة القصد تتطلب قدم المواضع له، فالقصد يتلو المواضع ويتألف معه ليشكّل الدلالة [١٠٠-٩٧].

ويرى ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ): "أنّ الألفاظ غير مقصودة في أنفسها، وإنما المقصود هو المعاني والأغراض التي أحتيج إلى العبارة عنها بالكلام، فصار اللفظ بمنزلة الطريق إلى المعاني التي هي مقصودة" [٢١٦].

ولعلّ من وجوه التلاقح بين الحجاج والمناظرة "أنّ المناظرة لم تكن قط في يد المسلمين العرب أداة للاشتغال بالمنازعة المقصودة لذاتها، وإنما كانت وسيلة من وسائل تنمية المعرفة الصحيحة وممارسة العقل السليم" [٢١:٤]؛ أضف إلى ذلك سعة المناظرة وعموميتها بوصفها حداً وطريقاً للمعارف من خلال الدلالة والاستدلال، إذ هي واسعة المجال، نطاقها غير معتمد على التقنين الصارم، ولذا يلجأ إليها في المجالات المعرفية التي تقترض الاحتمالية والحوارية وتعدّد الأقوال وتباين الوجهات [٢٢-٢١:١١]. وبالمقابل لا تتأتّى ماهية الحجاج من أنّه ينطلق من كونه مجرد علاقة استدلالية بين طرفين، وإنما تنطلق ماهيته من كونه ينطوي على قدر ما من الالتباس الوظيفي، وأصل هذا الالتباس أنّ الحجاج يجتمع فيه اعتباران -على الضد من البرهان- هما اعتبار الواقع، والقيمة؛ فالحجاج يستدلّ على حقائق الأشياء مجتمعة مع مقاصدها [٢٣٠-٢٢٩:٦].

إنّ حقيقة الخطاب لا تكمن فقط في إقامة علاقة التوجّه وقصد الإفهام للآخر؛ إذ إنّ ذلك قد يكون حاصلًا دون الحاجة إلى إقناع الغير أو اعتناق اعتقاد ما أو تركه، أو زيادة في يقين أو نقص في شك، وإنما حقيقة

الخطاب تكمن في كونه يضيف إلى القصدتين السابقتين قصدَي الادعاء والاعتراض، فالمنطوق لا يسمى خطاباً حتى يحصل من الناطق اعتقاد صريح بما ينطق، واستعداد لإقامة الدليل عليه. وبالمقابل فإن المنطوق لا يسمى خطاباً حتى يكون للمنطوق له حق الاعتراض والمطالبة بالاستدلال على ما يدعيه الناطق؛ وإلا فقد المتلقي دوره في العملية التخاطبية، وبات إما مسلماً لما يُعرض عليه، أو مسلوب المشاركة والتفاعل الخطابي وهذا يتنافى مع ماهية الحجاج الذي هو أصل لكل تفاعل [٢٢٩، ٢٢٥:٦].

ولذلك عدت المناظرة العقديّة شكلاً من أشكال الخطاب الحجاجي المنبني على الحوار والقصدية، واستراتيجية حجاجية تستلزم التأثير في المتلقي تأثيراً يضمن استجابته للمقاصد الخطابية التي رسمها المناظر في خريطة خطابه. وخصصنا العقديّة بالذكر لأن ظهور المناظرة في السياق الإسلامي كان مرتبطاً بعلم الكلام، وقد اقتضى ذلك أن اكتسب علم الكلام مركزية المناظرة، واكتست المناظرة في شتى أطوارها رداءً دينياً أو قلّ لاهوتياً [١٢:٢/١١٥٥، ١١٢٥].

وقد وصف غرايس طبيعة التواصل بكونها نوعاً من القصد يتمتع بخصوصية تتيح للمتلقي التعرف عليه، إذ إن ما يقوله الباث مرتبط على نحو منتظم بقصدية [٧٣:١٣]، وبما أن لا تواصل من غير حجاج لزم نعت الخطاب الحجاجي - ومنه المناظراتي - بالقصدية. ولو عدنا إلى لفظة "الحجاج" معجمياً وجدنا أن الحجاج يدل على القصد [١٤:٩/٣]، [٦:٢٩/٢-٣٠]، ومنه اشتقت الحجة "لأنها تُقصد، أو بها يُقصد الحق المطلوب. يقال حاجبٌ فلاناً فحجبتُه أي غلبته بالحجة، وذلك الظفر يكون عند الخصومة، والجمع حُجج، والمصدر الحجاج" [١٥:٣٠/٢]، وكلمة "الخصومة" تحيلنا إلى "الجدل" الذي ذكره ابن خلدون بمعنى المناظرة، فقد ذكر ابن منظور أن الحجاج مرادف للجدل عندما قال: "وهو رجل محجاج أي جدل" [١٦:٢/٢٢٨]، و"الجدل: مقابلة الحجة بالحجة" [١٦:١١/١٠٥]. والأمر ليس كذلك؛ فالحجاج لا يرادف الجدل؛ لأن قصدية الحجاج ليست واحدة؛ فالحجاج ينشد الإقناع في حين يقصد الجدل التخاصم، فضلاً عن أن الحجاج يقصد صناعتي الخطابة والجدل بوصفهما قوتين لإنتاج الحجج، ومن ثم فإن الحجاج أوسع من الجدل إذ يقع الأخير في ظله، فكل جدل حجاج وليس العكس [١٧:٣]، [١٨:١٧].

إن الجدل والمناظرة - التي ترادفه - وجهان للحجاج وهما يشتملان على ما يشتمل عليه من بيان للحجة، وقصدية الإقناع؛ ف- المجادلة مفاعلة من الجدل وهو القدرة على الخصام والحجة فيه، وهي منازعة بالقول لإقناع الغير برأيك [١٩:٥/١٩٤]، والمناظرة مفاعلة، والتناظر: "التراوض في الأمر. ونظيرك: الذي يراوضك وتناظره... والنظير: المثل... يقال: ناظرت فلاناً أي صرت نظيراً له في المخاطبة" [١٦:٥/٢١٩]. والمناظر: "هو من كان عارضاً أو معترضاً، وكان لعرضه أو اعتراضه أثر هادف ومشروع في اعتقادات من يحاوره سعياً وراء الإقناع والافتناع برأي سواء ظهر صوابه على يد هذا أو على يد محاوره" [٤:٤٦-٤٧]. ومعروف أن لدلالة الكلمة شرطين؛ هما المواضعة والقصد، فأما المواضعة فتكون في بداية نشأة اللغة، وأما القصد فكائن في الاستعمال [٢٠:٤٩].

وجاء في الكليات أن المناظرة "هي المنازعة في المسألة العلمية لإلزام الخصم، سواء كان كلامه في نفسه فاسداً أو لا. وإذا علم بفساد كلامه وصحة كلام خصمه فنازعه فهي المكابرة. ومع عدم العلم بكلامه وكلام

صاحبه فنازعه فهي المعاندة. وأما المغالطة: فهي قياس مركب من مقدمات شبيهة بالحق، ويسمى سفسطة. أو شبيهة بالمقدمات المشهورة ويسمى مشاغبة. وأما المناقضة: فهي منع مقدمة معينة من الدليل، إما قبل تمامه وإما بعده" [٧١٦:٢١].

١ : ٣: الاستفهام التلمحي والحجاج: في نية التمهيد: تكمن حاجية الخطاب في مدى توفره على العناصر الضرورية التي تؤهله إلى تحقيق الإقناع، ومن بين هذه العناصر الأساليب الإنشائية؛ إذ يعتمد الباحث إلى الاختيارات التركيبية للأفعال الكلامية كيما يوظفها لاستمالة المتلقي وكسب اهتمامه. فلإنشاء طاقة استيعابية لتغيير أوضاع المستقبلين والتأثير في قناعاتهم باستخدامه الخطاب ذي الخصائص التقويمية والاقتضائية، أو قل: ما يؤديه الخطاب ضمناً، إذا علمنا أن المقتضى الناشئ عن التركيب الإنشائي يسهم في إبراز الوظائف الحجاجية للخطاب [٩٧:٢٢].

والأساليب الإنشائية " هي الجمل والأقوال التي لا تصف أي واقع في العالم الخارجي، فلا يمكن أن يقال عنها إنها صادقة (مطابقة لواقع ما)، أو كاذبة (غير مطابقة له)، ولكن مجرد النطق بها يشكل في حد ذاته فعلاً معيناً" [٥٤:٢٣] أي إن الأساليب الإنشائية هي أفعال لغوية [٢٢:٧] " وليست مجرد "دلالات" و "مضامين" لغوية، وإنما هي، فوق ذلك، "إنجازات وأغراض تواصلية" ترمي إلى صناعة أفعال ومواقف اجتماعية أو مؤسسية أو فردية بالكلمات، والتأثير في المخاطب: بحمله على فعل أو تركه أو دعوته إلى ذلك، أو تقرير حكم من الأحكام، أو توكيده، أو التشكيك فيه، أو نفيه... أو سؤاله واستخباره عن شيء [١١:٢٤]. ومن ثمة فإن هذه الأساليب ليست غايتها التواصل والتعبير فحسب، وإنما تكمن غايتها في التأثير والإنجاز وفق قصديّة الباحث.

والأساليب الإنشائية قسماً؛ طلبية وغير طلبية. فالطلبية ما تستدعي مطلوباً لم يحصل وقت الطلب، كأسلوب الاستفهام، والأمر، والنهي، والتمني، والنداء. وغير الطلبية ما لا تستدعي ذلك المطلوب، كأسلوب المدح والذم، والقسم، والتعجب، والرجاء، وصيغ العقود [٥٨:٢٥].

وسنقف في دراستنا هذه على الاستفهام Interrogation، فهو فرع على الإنشاء الطلبية، وهو في اللغة مأخوذ من فهم فهماً، والفهم: "معرفة الشيء بالقلب. فهمه فهماً وفهماً وفهامة: علمه... وفهمته الشيء: عقلته وعرفته... واستفهمه: سأله أن يفهمه" [٤٥٩/١٢:١٦]. والاستفهام: "الاستخبار، وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً ولم يفهم حق الفهم، فإذا سئل عنه ثانياً كان استفهاماً. وقال بعضهم: حقيقة الاستفهام: طلب المتكلم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأله عنه" [٨٠:٢١]. فهو " استفسار السائل عن أمر يجهله. أو بتعبير آخر، الاستفهام طلب معرفة حقيقة شيء، أي طلب حصول في الذهن لغير حاصل ممكن الحصول، يهّم المستفهم. ولكنه قد يأخذ صوراً أخرى بحسب التركيب النحوي للجملة الاستفهامية، ويؤدي بذلك وظائف حجاجية أخرى ترتبط بسياق التخاطب" [١٠٨٩/٢:٢٦].

ويمكن أن نميز بين نوعين من الاستفهام:

الأول: الاستفهام الحقيقي: وهو طلب معرفة حقيقة شيء ما، " غايته الكشف عن المراد من الكلام ليسلم فيما بعد إمكان البناء عليه.. وهو درجة اعتراضية أولى... وهو في الآن نفسه اعتراف بالخصم وتسليم بوجود الاختلاف

والرغبة في الوصول إلى اتفاق أو تفاهم" [٢٦: ٢٠٩٠/٢]. فالاستفهام الحقيقي طلب معرفة أمر مجهول أو قل: سؤال عما لا تعلم [٢٠٨: ٣].

الثاني: الاستفهام المجازي: أو الحجاجي، أو قل: المحاجج وهو استفهام يقوم على التأويل؛ إذ إنه يخرج من الدلالة الصريحة إلى الدلالة الضمنية وفقاً لقرائن المقام أو السياق [٢٦: ٢٠٩٠/٢]. فهو ليس سؤالاً مخلصاً، وإنما سؤال لأهداف إقناعية [٢٠٨: ٣]. وهذا بحد ذاته يتوافق مع سياسة الحجاج الذي هو توجيه خطاب من باث إلى من تلقى لأجل تعديل رأيه أو سلوكه أو هما معاً، وهو محاولة للتحكم والتأثير في الإنسان لغوياً [٢٧: ٦١/١-٦٢]؛ لذلك " يعدّ الاستفهام من أنجع أنواع الأفعال اللغوية حجاجاً، وهو ما يتوسل به الكثير في فعلهم" [٤٨٣: ١].

والاستفهام المجازي هو ما يطلق عليه " الاستفهام الحجاجي" وهو النوع الذي قصده ديكر و أنسكومبر في كتابهما "الحجاج في اللغة" " وهذا النمط من الاستفهام يستلزم تأويل القول المراد تحليله انطلاقاً من قيمته الحجاجية... وليس هناك بالتالي أي شك أو تردد فيما يتعلّق بصدق المحتوى أو كذبه" [٢٣: ٥٧-٥٨].

إنّ الممارسة الخطابية اللغوية تقتضي ثلاثة ركائز أو عناصر هي: المتكلم (الباث) والمخاطب (المتلقي) والخطاب (المرجع أو الموضوع)، وبما أنّ (الباث) هو الركيزة الأولى في العملية التواصلية، وبدونه لا يوجد خطاب - إذ إنه طرف الخطاب الأول الموجه إلى طرف ثانٍ (المتلقي)-، فمن الضرورة - إن - أن يتوخى الباث جملة استراتيجيات خطابية لضمان عملية التواصل التخاطبي، تصنّف هذه الاستراتيجيات وفق معايير حددها الشهري بالآتي [١: vii, viii, v]:

١- معيار اجتماعي: أو معيار العلاقات التخاطبية بين أطراف الخطاب المترابطة قريباً وبعداً، وصعوداً وهبوطاً. وتترسّح عن هذا المعيار استراتيجيتان؛ إحداهما (الاستراتيجية التضامنية) التي يصبح فيها المتخاطبان وكأنهما من الأقران لغةً، ويمكن التعبير عن تلك العلاقة بأدوات لغوية كالأدوات الإشارية التي تقرب البعيد أو تقترب منه مثلاً. وتحت هذا المعيار أيضاً تنضوي استراتيجية أخرى تدعى (الاستراتيجية التوجيهية) وتتجلى من خلال آليات صريحة تشتمل على توجيه الباث للمتلقي، كأساليب الأمر والنهي الصريحين، والتحذير، والإغراء.

٢- معيار لغوي: ينصبّ على دلالة الشكل اللغوي الذي قد يكون قصداً مباشراً يتّضح في الخطاب مباشرة، أو قصداً غير مباشر بأن يستلزم الخطاب قصداً آخر غير المعنى الذي يدلّ عليه ظاهر القول. وتنضوي تحت هذا المعيار (الاستراتيجية التلميحية) التي من شواهداها (الاستفهام) الذي لا يقصد منه السائل أن يسأل عن مجهول- كما في الاستفهام الحقيقي - وإنما الخروج إلى مقصد آخر كالإنكار أو التعجب أو الالتماس وغير ذلك. كما يدخل ضمن شواهداها المجاز بكافة أنواعه، وكذلك الكناية، والاستلزام الحوارية.

٣- معيار هدف الخطاب: يعدّ الهدف الإقناعي من أهم أهداف الخطاب؛ ولذلك تنبثق من هذا المعيار (استراتيجية الإقناع) التي يصبو الباث إلى تحقيقها عبر إطلاق آلياته المتمثلة بمخاطبة العواطف تارة، أو المعاملة مع عقل المتلقي تارة أخرى حيث يفعل آلياته الحجاجية.

وسنقف في دراستنا هذه على (الاستراتيجية التلميحية) التي يعدّ الاستفهام أحد تمثّلاتها، ونعني به الاستفهام الذي يخرج في مقصديته من الحقيقة إلى المجاز، ذلك الاستفهام الذي يدفع المتلقي للاشتراك في الخطاب وفقاً لما

يريده الباث أن يتفوه به، أو أن يفرض عليه الأمر الواقع [١: vii]. فالاستفهام وفق ما سبق آلية من آليات الاستراتيجية التلميحية، مما يخولنا أن نجتري عليه: (الاستفهام التلمحي) نسبة إلى الاستراتيجية الخطابية التي إليها ينتمي.

وهذا يأتي متوافقاً مع الحجاج؛ إذ "إن حقيقة الحجاج ليست هي مجرد الدخول في علاقة استدلالية، وإنما هي الدخول فيها على مقتضى المجاز، بمعنى أن الذي يحدد ماهية الحجاج، إنما هو "العلاقة المجازية"، وليس العلاقة الاستدلالية وحدها: فلا حجاج بغير مجاز" [٦: ٢٣٢]. يعرف ديكر وأنسكومبر الحجاج بقولهما: "إن المتكلم إذ يحاج إنما يقدم قولاً أولاً "ق١" أو مجموعة أقوال تقود إلى الإذعان أو التسليم بقول آخر "ق٢" أو مجموعة من الأقوال الأخرى" [٢٧: ٢٨]. فالقول الأول هو الحجة وتكون صريحة، والقول الثاني هو النتيجة وقد تكون صريحة أو ضمنية، وكلما كان الحجاج ضمنياً النتائج كلما كان أكثر إقناعاً وتأثيراً [٢٧: ٢٨]. بمعنى أن:

ق ١ تمثل الحجة (صريحة)

ق ٢ تمثل النتيجة (صريحة أو ضمنية)

فالحجاج - إذن - هو عملية الانتقال من ق ١ إلى ق ٢ وهو ما أطلق عليه ديكر وأنسكومبر (فعل التوجيه) [٢٩: ٢٨] وهو بؤرة تعريف الحجاج. فحقيقة الكلام - عموماً - هي الدخول في علاقة تخاطبية مع الغير تقتضي عملية تبليغية تتم بين الطرفين، وعملية التبليغ هذه قد تكون صريحة تتعلق بالمعاني الظاهرة المستقلة عن المقام، وقد تكون ضمنية تتعلق بالمعاني المضمر والمجازية التي لا تنفك عن المقام [٦: ٢١٦]. ف "قد يسعى المتكلم في توظيفه لمتضمنات القول إلى ادعاء شيء ما، وإذا قوبل بالردع أو النفي تخفى وراء تصريحه مع نفيه لما اعتقده المخاطب، فمتضمن القول في هذه الحال يقوم على القصد والحدس، أي قصد المتكلم وحدس المخاطب. ويدعى هذا النمط بالقول المضمّر" [٢٩: ٦٠]. فالإخبار لا يتم بالتصريح فقط؛ لوجود العديد من المحظورات الخطابية التي تحول بين المتكلم والتصريح، يكون المجتمع مصدرها كالدين والسياسة والأخلاق والعادات، وهذه بطبيعة الحال تؤثر على اللغة بوصفها وسيلة تواصل ومصدرها المجتمع أيضاً، مما يضطر المتحدث إلى إحاطة الكثير من موافقه الكلامية بهالة من (الصمت) الذي يحكيه وعي المتلقي. ناهيك عن أن الرغبة في الإيصال الفعال والتأدية الحسنة قد تكون بذاتها سبباً في اللجوء إلى ما يتضمنه القول من مضمرات قولية؛ إذ التلميح قد يكون أبلغ من التصريح في بعض المقامات الخطابية [٢٩: ٦٠-٦١].

وقد وضّح غرايس الفرق بين الكلام البين والمضمّر بقوله: "يقصد من التكمّ بشكل بيبّ أن " أن نتحدّث عن أمر ما"، في حين يراد من التحدّث بشكل مضمّر " أن نوحى لأحد الأشخاص بالتفكير في أمر ما" [٣٠: ٤٠].

٢: عيّنات إجرائية.

٢: ١: توطئة

شهدت الساحة المناظرية زيادة في نشاط المتكلمين، وتنوّع مطارحاتهم في قضايا العقيدة والملل والنحل، إلى مستوى سادت فيه تلك المناظرات وكان ذلك مترامناً مع قرب انتهاء الحكم الأموي؛ إذ هيمن المعتزلة - الذين

عرفوا ببراعتهم في الجدل والخطابة - بوجودهم على الساحة وكان ذلك سبباً في تسيد علم الكلام وقتئذ [٣:١٣٩]. ولذلك يرى د. طه عبد الرحمن أن منهجاً علمياً إسلامياً لم يأخذ بمنهج المناظرة مثلما أخذ علم الكلام الذي يقوم على تواجه العقائد بين الملة الواحدة أو الملل المختلفة [٤:٧١].

ومن شروط المتصدي لهذه المناظرة العديّة: أن يكون معتقداً بما ورد في كتاب الله وسنة نبيه، وأن يكون ناظراً في فكره طالباً ما يصبو إليه بطريق مخصوص، وأن يكون محاوراً. ومعلوم أن لا حوار إلا بين اثنين يكون أحدهما مخاطباً ويكون الآخر مخاطباً [٤:٧١].

ومن جنبه ثانية، فإن اعتماد المناظرة على السؤال المكتف يثبت طابعها المباشر للحوار، وهو مؤشّر على حضور التفاعل بين الذوات؛ إذ إن عملية طرح السؤال وتلقي الإجابة بين المتناظرين مظهر للتفاعل الخطابي؛ ذلك أن طرح الأسئلة إيداناً للتفاوض وهو بذو يصبح محرّكاً للنقاش، وطرحةً للحجج، وإنتاجاً للأقوال التي تتملّ إجابات للأسئلة المطروحة [٣:١٨٣]؛ فـ " إذا كانت المناظرة مطارحة معرفية، فإن بناء قضاياها يتوقّف على الإنتاج المستمر للأفكار/ الأجوبة، التي يدلي بها المتحاوران، هذه الأجوبة تنتج عن البحث الذي ينتج بدوره عن السؤال" [٣:٢٠٧].

ومن جنبه ثالثة، فإنّ الحجاج " فعل لغويّ تواصليّ، يتكون من متواليات قولية، وحجج يصطفيها المتكلم، ويرتبها على نحو مخصوص، ويريد بها التأثير في المتلقي وإقناعه بأطروحة معينة، وذلك على سبيل حمل المخاطب على القبول برأي معين في إطار ما يسمى بـ"عمل المحاجة"، الذي يتطلب حسن تصريف العبارة، والدقة في اختيار الحجج وعرضها، والبراعة في التمكين للأطروحة المدافع عنها، والتفنّن في توظيف التقنيات اللغوية والاستراتيجيات التواصلية في كسب ثقة المتقبل وتأييده في دحض الأطروحة النقيضة. وهذا المعطيات جميعها معدودة من لوازم المناظرة" [٣١:٩]؛ فالمناظرة مقام يتأسس على التفاعل بين المتناظرين، وتبادل الأدوار والأفكار ومقابلة الحجّة بالحجّة وهو أمر يتطلب علم المناظر بسياسة البلاغة باضطرار الخصم بالحجّة، وإطباقه بها، والزيادة في المسألة وحسن بيانها، كيما تظهر الحجّة ويعلو على الخصم [٣٢:١/١٥، ٩١، ١٧٦، ١٩٥]، وتكون " الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع" [٣٢:٧/١].

٢: ٢: تلميحيات الاستفهام وأبعاده الحجاجية في محاورات الإمام الرضا (عليه السلام).

إنّ الوظيفة الحجاجية- حسب ديكر و O.Ducrot- لأفعال القول تتوافر على خصائصها داخل بنية الجملة ذاتها، فتهدف إلى توجيه المتلقي نحو نتيجة معينة أو صرفه عنها. وهذا يعني أن الحجاج - وفق هذا المفهوم- ليس عنصراً مضافاً للغة، بل يجري فيها بشكل طبيعي ويسري في أوردتها. وهذا المفهوم ينطبق على الجملة والنص - الذي هو مجموعة من الجمل والفقرات - معاً مع فارق أن الحجاج في الجملة يرصد بالسلم الحجاجي رسداً علائقياً ترتيبياً على أرضية المشيرات اللسانية الدالة على الحجاج من روابط وعوامل حجاجية، في حين يرصد الحجاج في النص بالتحليل المنطقي للنص الذي تتواجه فيه حجاجية النص السارية فيه ذاتياً مع نماذج الاستدلال العقلي [٣٣: ١٧١-١٧٢].

فالحجاج كما يحقق الإقناع يجب أن يقوم الكلام على مقدمات ونتائج، وقد يفهم المتلقي من خطاب الباحث معاني أخرى غير الظاهر المنطوق وفقاً للمجال التداولي المشترك بين الطرفين (الباطن والمتلقي)، فضلاً عن تحقق شرط التراتبية والتفاضل [٦٥:٤]. فالحجاج "دو طابع تداولي جدلي؛ لأنه يتعلّق بالسياقات في الطبقات المقامية والاجتماعية المتنوعة، إضافة إلى المعارف والخبرات المشتركة بين المتخاطبين بعمامة، بهدف الانسجام الحواري التخاطبي الذي يسعى إلى التأثير والإقناع" [٨٤:٣٤].

ويعدّ الاستفهام من أهم أساليب الانسجام وأبلغها في الإيصال؛ فالاستفهام طلب حصول الشيء في الذهن، وهذا يعني ألا يكون حقيقياً إلا إذا كان معقوداً على الشك والتصديق بإمكان الإعلام بما يجهله، وإلا انتفت فائدة الاستفهام [٣٥:٣٠٨]. ونجد هذا المفهوم لا ينطبق على كلام المعصوم بوصفه موكلاً بتوجيه الناس وهدايتهم إلى جادة النجاة؛ لذلك نجد الكثير من النصوص الاستفهامية هي في الحقيقة لا يراد منها الاستعلام، بقدر ما يراد بها التوجيه وضرورة التفكير والالتفات إلى المسكوت عنه في الكلام. لذلك نجد الكثير من استفهامات المعصوم لا تحتاج إلى جواب، وتستغني عن طلب الإفهام، وتخرج إلى معانٍ أخرى كالتقرير والإنكار والتعجب وغير ذلك. وهذا ما يلح إليه أبو البقاء الكفوي (٥١٠٩٤) بقوله: "كل مادة يمتنع فيها حقيقة الاستفهام يستعملون لفظ الاستفهام هناك فيما يناسب المقام ويحولون دركها على ذوق السامعين، فلا تنحصر المتوالدات ولا ينحصر أيضاً شيء منها في أداة، فعليك بالتصرف واستعمال الروية" [٨٢:٢١].

إنّ الجملة الاستفهامية هي "جملة غير كاملة منطقياً، تطرح سؤالاً أو تعبيراً عن شكٍّ وتتخذ شكلين: أحدهما استفهام مباشر، يعتمد على استخدام أدوات الاستفهام، والآخر استفهام غير مباشر، يعتمد على استخدام فعل يتضمن معنى السؤال أو الاستعلام، أو يكشف عن جهل السائل" [٣٦:٣٠٣]. ويرى كثير من المعنيين أنّ العمل الأساسي الذي ينجزه السؤال هو الحجاج، وقيمة الاستفهام الحجاجي متولدة من الإنجاز الحجاجي سواء أكان الاستفهام حقيقياً أم غير حقيقي [٣٦:٣٠٤]. والسؤال عند أهل النظر هو الاعتراض، والسائل هو المعترض،... السائل من نصب نفسه لنفي الحكم الذي ادّعه المدعي بلا نصب دليل عليه" [٣٧:١/٩٢٠].

وعين ذلك ما ورد في طلب المأمون من الجاثليق عندما أشار له بمحاجة الإمام الرضا (ع): "فَلَمَّا دَخَلَ الرُّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قَامَ الْمَأْمُونُ، وَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَمِيعُ بَنِي هَاشِمٍ فَمَا زَالُوا وَقُوفًا - وَالرُّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ) جَالِسٌ مَعَ الْمَأْمُونِ - حَتَّى أَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ فَجَلَسُوا فَلَم يَزَلِ الْمَأْمُونُ مَقْبِلًا عَلَيْهِ يَحْدِثُهُ سَاعَةً، ثُمَّ التَّفَتَّ إِلَى الْجَاثَلِيْقِ فَقَالَ: يَا جَاثَلِيْقُ هَذَا ابْنُ عَمِّي عَلِيُّ بْنُ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ وَهُوَ مِنْ وُلْدِ فَاطِمَةَ بِنْتِ نَبِيِّنَا (ص) وَابْنُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَأَحَبُّ أَنْ تُكَلِّمَهُ أَوْ تُحَاجَّهُ وَتُنْصِفَهُ.

فَقَالَ الْجَاثَلِيْقُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كَيْفَ أَحَاجُ رَجُلًا يَحْتَجُّ عَلَيَّ بِكِتَابِ أَنَا مُنْكَرُهُ، وَنَبِيٌّ لَنَا أَوْ مِنْ بَيْتِهِ؟

فَقَالَ الرُّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): يَا نَصْرَانِي فَإِنْ احْتَجَجْتَ عَلَيَّ بِإِنْجِيلِكَ أَتَقْرُبُهُ؟

قَالَ الْجَاثَلِيْقُ: وَهَلْ أَقْدِرُ عَلَى رَفْعِ مَا نَطَقَ بِهِ الْإِنْجِيلُ نَعَمْ، وَاللَّهِ أَقْرَبُ بِهِ عَلَيَّ رَغْمَ أَنْفِي" [٣٨:٢/٣٢٦].

لقد أكسب الحوار الناتج عن استفهام الخصم "يا أمير المؤمنين كيف أحاج رجلاً يحتج عليّ بكتاب أنا منكره، ونبي لنا أو من بيه؟" بعداً حجاجياً من خلال المقتضى الذي فرضه الخطاب، والمقتضى "مجموعة من الاعتقادات

والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين [٣٩:٣٥]؛ فسؤاله كان إنكارياً؛ لأنه كان منبثقاً من خلفية موسوعية عن الإمام (عليه السلام) فهو عالم بشخصه ومكانته لدى المسلمين، وهذا ما ترجمه الجانب الإعلامي الذي رآه الجائليق في مجلس الخليفة: " فلَمَّا دَخَلَ الرِّضَا (عليه السلام) قَامَ المَأْمُونُ، وَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَجَمِيعُ بَنِي هَاشِمٍ فَمَا زَلُوا وَقُوفاً - وَالرِّضَا (عليه السلام) جَالِسٌ مَعَ المَأْمُونِ - حَتَّى أَمَرَهُمُ بِالْجُلُوسِ فَجَلَسُوا فَلَمْ يَزَلِ المَأْمُونُ مُقْبِلاً عَلَيْهِ يُحَدِّثُهُ سَاعَةً ". فمن ذا الذي يحظى بهذا الاهتمام والحضور، إنه بالتأكيد فردٌ فريد، وشخصية لم تشخص لها الأبصار من وحي فراغ، وهذا الحدث الإعلامي كان حجةً أسرها الجائليق ضمناً ليخرج بنتيجة هي في الوقت نفسه حجةً منطوق بها " كَيْفَ أَحَاجُ رَجُلًا يَحْتَجُّ عَلَيَّ بِكِتَابٍ أَنَا مُنْكَرُهُ، وَنَبِيٌّ لَأُؤْمِنُ بِهِ؟ " والحقيقة أن هذه الحجة متكونة من شطرين في سلم الحجاج للوصول إلى نتيجة ضمنية:

ن: عدم الرغبة في المناظرة (النتيجة المضمره)

ب: إنكار النبوة (الحجة ٢)

أ: إنكار الكتاب (الحجة ١)

فمبعث النتيجة (عدم الرغبة في المناظرة) لم تكن وليدة الحجبتين المذكورتين، بقدر تأثرها بهيبة الإمام (عليه السلام) والخوف من جعله خصماً في الحوار؛ إذ من شروط المتناظرين امتلاكهما لأدوات المناظرة وأهمها المعرفة التي أكد عليها الإمام (عليه السلام) عندما سأل الجائليق: " يَا نَصْرَانِي فَإِنَّ احْتَجَجْتُ عَلَيْكَ بِإِنْجِيلِكَ أَنْقُرُ بِهِ؟ " فجاء كلام الإمام تعصيماً لظن الجائليق بقوة الخصم وانعدام التكافؤ إذا علمنا أن سؤال الإمام كان مبدوءاً بـ (إن) التي يؤتى بها " في المعاني المحتملة الوقوع والمشكوك في حصولها والموهومة والنادرة والمستحيلة وسائر الافتراضات الأخرى، فهي لتعليق أمر بغيره عموماً" [٤٠:٤٤٨/٤]، [٤١:٤/٤]، [٤٢:٤٢/١٢٩]. خلافاً لـ (إذا) يؤتى بها " للمقطوع بحصوله وللكتير الوقوع" [٤٠:٤٥٠/٤]، [٤٢:٤٢/١٢٩]، فالكلام موجه نحو افتراض وسؤال عن أمر لو كان فكيف سيكون؟ لأن الأمر (المحاجة) محتمل الحدوث، مشكوك الحصول [٤٢:١٢٨-١٢٩].

فسؤال الإمام مفتتح بشرط، ليردده بسؤال مبدوء بالهمزة كنوع من الإنكار ولعلّه التوبيخي الذي يقتضي أن ما بعد الاستفهام واقع، وأن الفاعل ملوم [٤٣:٤٣/١-٢٤-٢٧]. نحو: ((أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ)) [الصفات ٩٥]. ولعلّ علّة ذلك: ضرورة معرفة المتناظرين وإمامهما بما تقتضيه المناظرة من خلفيات معرفية مشتركة تخص الطرفين على حد سواء؛ إذ يرى د. طه عبد الرحمن أن من طبيعة المنطوق أن يكون لفظه غير منفك عن مضمونه، كما أن هذه المضامين كلما كانت صلتها بالمقاصد والمعتقدات المشتركة أصدق، كلما كان تأثيرها في المخاطب أدق وأصدق [٤:٣٧]؛ إذ إن التجذّر الذاتي والتعبئة المشتركة للباث والمتلقي قد تتنافر إذا اختلف النسق الثقافي لكلا الطرفين كما في قول الشاعر علي بن الجهم مادحاً المتوكل:

أنت كالكلب في حفاظك للودِّ وكالتيس في قراع الخُطوبِ

فالذي أثار استغراب المتوكل من هذا البيت هو المخزون الذي يمتلكه حول لفظة (الكلب)؛ فالكلب في ذهن الشاعر المتأثر بالبدواة ليست هي ذاتها في ذهن الخليفة المتأثر بالحضارة، فالذي أحدث التنافر بين الباث والمتلقي هي التعبئة الايدولوجية والكفاءة الثقافية، مما عطل التواصل الحجاجي بين المتخاطبين [٢٧:٦٣/١].

ومن ثَمَّة: فإنَّ تردّد الخصم أربك موقفه؛ إذ كانت إجابته على سؤال الإمام (عليه السلام) بسؤال مقتضاه النفي: أي لا أقدر: " قَالَ الْجَائِلِيُّ: وَهَلْ أَقْدِرُ عَلَى رَفْعِ مَا نَطَقَ بِهِ الْإِنجِيلُ نَعَمْ، وَاللَّهِ أَقْرُبُ بِهِ عَلَيَّ رَغْمِ أَنْفِي"، ليردّفه بعده بإجابة تصديقية مفادها نعم، كنوع غير مباشر من التسليم والخضوع؛ وكدليل على قوة الآخر الحجاجية وغلبته التخاطبية.

ومن المناسب أن نستحضر-هنا- المبدأ الذي أشار إليه (براون ولفنسن) وأسماءه (التأدب السلبي) الذي يتحقّق عندما يدرك الباطن رغبات المتلقي ويحترمها، ويحافظ على حقّه في التصرف؛ فالتأدب السلبي ينماز بمحو الذات EFFACEMENT – SELF وتقييدها تواضعاً [١٧١: ١٧٢]. وهذا ما نراه منعكساً في إجابات الإمام (عليه السلام)، وهذا يتفق وغاية الحجاج؛ فهو لا يكون في الأمور المتفق عليها ولا في المسلمات، وإنما يكون في المختلفات. ناهيك عن أنه ينشد الاستمالة والتأثير، وليس الحرب، فغاياته الأسمى حرية الآخر في الاقتناع بالحجة بلغة يعلوها الحوار واللين، لا القوة وإرغام المتحاورين. ونجد نظير ذلك في الحوار الآتي:

" قَالَ الْجَائِلِيُّ: أَلَيْسَ إِنَّمَا تَقَطُّعُ الْأَحْكَامَ بِشَاهِدِي عَدْلٍ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَأَقْمُ شَاهِدِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِكَ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ مِمَّنْ لَا تَنْكُرُهُ النَّصْرَانِيَّةُ، وَسَلْنَا مَثَلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِنَا. قَالَ الرِّضَا (عليه السلام): أَلَأَنْ جِئْتَ بِالنِّصْفَةِ يَا نَصْرَانِي! أَلَا تَقْبَلُ مِنِّي الْعَدْلَ الْمَقْدَمَ عِنْدَ الْمَسِيحِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ (عليه السلام)؟ قَالَ الْجَائِلِيُّ: وَمَنْ هَذَا الْعَدْلُ سَمَّهْ لِي؟ قَالَ: مَا تَقُولُ فِي (يُوحَنَّا) الدِّيَلْمِي؟ قَالَ: بَخْ بَخْ! ذَكَرْتُ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى الْمَسِيحِ. قَالَ: فَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ هَلْ نَطَقَ الْإِنجِيلُ أَنْ يُوحَنَّا قَالَ: إِنْ الْمَسِيحُ أَخْبَرَنِي بِدِينِ مُحَمَّدٍ الْعَرَبِيِّ وَبَشَّرَنِي بِهِ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَعْدِهِ، فَبَشَّرْتُ بِهِ الْخَوَارِجِينَ فَأَمَنُوا بِهِ؟ قَالَ الْجَائِلِيُّ: قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ يُوحَنَّا عَنِ الْمَسِيحِ، وَبَشَّرَ بِنُبُوَّةِ رَجُلٍ، وَبِأَهْلِ بَيْتِهِ، وَوَصِيهِ وَوَلَمَّ يَلْخَصْ مِنِّي يَكُونُ ذَلِكَ وَلَمْ يَسْمِ لَنَا الْقَوْمَ فَنَعْرِفُهُمْ. قَالَ الرِّضَا (عليه السلام): فَإِنَّ جِنَّتَكَ بِمَنْ يقرأ الْإِنجِيلَ فَتَنَا عَلَيْكَ ذَكَرَ مُحَمَّدًا، وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَأُمَّتِهِ أَتُؤْمِنُ بِهِ؟ قَالَ: أَمْرٌ سَدِيدٌ [٣٨: ٣٢٦/٢-٣٢٧].

فقد بدأ الجائليّ محاججته باستفهام تقريريّ منفي: (أليس) والنفي عامل حجاجي تتجلى من خلاله وظيفة اللغة الحجاجية التي تتمثل بتوجيهه للملفوظ إلى النتيجة(ن) مما يضمن تسليم المستقبل وإذعانه لما يُعرض عليه. وهو أكاذيب يعرفه ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) بقوله: "اعلم أن النفي إنما يكون على حسب الإيجاب لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما إلا أن أحدهما نفي والآخر إيجاب" [٤١: ١٠٧/٨]. وكلمة (إكذاب) تحيلنا إلى النتيجة التي يجب أن يخرج بها المستقبل، أما محتوى القضية اللفظي فلم يتأثر وإنما المتغير هو النتيجة فقط بفعل سلطة العامل التوجيهية عليها، ولذلك قال ابن يعيش: "فينبغي أن يكون على وفق لفظه لا فرق بينهما". لكن هذا لا يفي وجود فرقتين: الأولى شكلي، والآخر مضموني، ويتحقّق الأول من صدارة عامل النفي نطقاً وكتابة، في حين يتحصّل الثاني من حصول المفهوم من النفي وعينه ذلك:

❶ يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ.

" لا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ " [الأنعام ١٣٥]

فإن كانت الجملة الأولى تمثل إثباتاً لحقيقة يؤمن بها طرف معين، فإن قوله تعالى يمثل تفويضاً لذلك الإثبات ونفياً لتلك الحقيقة وإثباتاً لعكسها من خلال العامل اللغوي (النفى).

فالاستفهام هنا فعل غير مباشر إذ يكمن خلفه مقتضى قولي مفاده تسليم المتلقي المؤكّد بما سيعرض عليه على أساس أنه من مسلمّات القول وأن الإجابة كانت صريحة بـ(بلى) فالاستفهام هنا محاولة لدفع الخطاب إلى ساحة الجائليق وتدعيمه بأكثر عدد ممكن من الحجج قبل الولوج في أعماق الحوار، ليتلوه بفعل مباشر: "فَأَقَمَ شَاهِدِينَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِكَ عَلَى نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ مِمَّنْ لَمْ تَنْكِرْهُ النَّصْرَانِيَّةُ، وَسَلَّمْنَا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِنَا" محاولة لإحراج الإمام (عليه السلام)؛ فإن لم يستطع الإمام (عليه السلام) إحضار الشاهدين، سقط - تبعاً لذلك - ما ألزم به الجائليق نفسه عطفاً على إلزام الخصم به: "وَسَلَّمْنَا مِثْلَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِنَا". لتنتقل - بعد ذلك - دفة الحوار إلى الإمام (عليه السلام) الذي عدّ طلب النصراني استحقاقاً وإنصافاً.

ثم يباشر الإمام بالانتقال من موقع المجيب إلى السائل لي طرح عليه سؤالاً بصيغة السائل نفسه: "أَلَا تَقْبَلُ مِنِّي الْعَدْلَ الْمُدْعَمَ عِنْدَ الْمَسِيحِ عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ (عليه السلام)؟" وهو أنموذج للسؤال التقريري السابق الذي أجاب عنه الإمام بـ (بلى)، إلا أننا هنا لا نرى جواباً حاضراً للخصم وإنما كانت إجابته بسؤال، سعياً منه لاستكشاف الإجابة، وربما ينبئ ذلك عن القلق وعدم الاستقرار والخوف من المجهول، ولذلك نراه في بقية المحاوره يبتعد عن الجواب المباشر؛ لأنه أدرك قوة الخصم وبانت له علامات انتصاره، ولذلك لجأ إلى الإجابات العامة التي تخلف خلفها مقتضيات قولية وتعكس القدرة الاستنتاجية له من مثل: " قَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ يُوحَنَّا عَنِ الْمَسِيحِ " و " أمرٌ سديدٌ". خصوصاً أن كلام الإمام (عليه السلام) كان مدعماً في كثير من المواضع بالعامل الحجاجي الذي عدّه ديكرو عنصراً كاشفاً عن وجهة الملفوظ الحجاجية، ومقوياً لطاقة الملفوظ الحجاجية من خلال تقليص ما يشوب الملفوظ من غموض وتعدد في التأويلات، فهو يحافظ على المتقبل من التيه والضياع بين المفاهيم والتأويلات وتجنبه فهم ما لا يقصده الباطن من وجهة؛ إذ يعمل العامل على تحديد تلك التأويلات وضمان التوجيه الحجاجي للملفوظ وتقويته من خلال سرعة ربطها بين الحجّة والنتيجة [٢٨: ٣٣-٣٤]. ومن تلك العوامل المستعملة (إن) الشرطية المدعّمة بالاستفهام في قوله (عليه السلام): " فَإِنْ جِئْنَاكَ بِمَنْ يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ فَنَلَا عَلَيْكَ ذِكْرَ مُحَمَّدٍ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ وَأُمَّتِهِ أَتُؤْمِنُ بِهِ؟".

ومن أمثلة الاستفهام التلمحي الذي يعتمد المقترضيات التخاطبية ما ورد في نص المناظرة: "قَالَ الْجَائِلِيقُ: أَفَسَدَتْ وَاللَّهِ عِلْمَكَ وَضَعْفَتْ أَمْرَكَ وَمَا كُنْتَ ظَنَنْتُ إِلَّا أَنَّكَ أَعْلَمُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ. قَالَ الرِّضَا (عليه السلام): وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ الْجَائِلِيقُ: مِنْ قَوْلِكَ إِنَّ عَيْسَى كَانَ ضَعِيفاً قَلِيلَ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ، وَمَا أَفْطَرَ عَيْسَى يَوْماً قَطُّ، وَلَنَا نَامَ بَلِيلٌ قَطُّ، وَمَا زَالَ صَائِمَ الدَّهْرِ وَقَائِمَ اللَّيْلِ. قَالَ الرِّضَا (عليه السلام): فَلِمَنْ كَانَ يَصُومُ وَيُصَلِّي؟ فَخَرَسَ الْجَائِلِيقُ وَانْقَطَعَ" [٣٨: ٢/٣٢٧].

إن المأزق المفهومي الذي أحاط النصراني به نفسه حداً به - وهماً - إلى الاعتقاد بتمكّنه من الإمام عندما قال (عليه السلام) عن عيسى أنه قليل الصيام والصلاة، وهذا ما يطلق عليه (الاقتضاء الكاذب) وهو الذي يجعل " القول لا قيمة له، ولا يمكن أن يمثل حجّة دعم فما دام الاقتضاء مرتبطاً بالبنية اللغوية السطحية، فإن عملية الاقتضاء

تخضع في مجملها— لمجموعة من الأدوات "المولدة" للاقتضاء، يطلق عليها "قوادح الاقتضاء"، أو "الشحنات الحاجية"، و"قوادح الاقتضاء" مجموعة من العناصر اللسانية المولدة للاقتضاء، وترتبط هذه العناصر اللسانية بمظاهر البنية السطحية للعبارة اللغوية تركيباً ودلالة، وتتفاعل مع مجموعة من الأوضاع والمواقف المقامية والسياقية المحيطة للبنية اللغوية الاقتضائية [١٤٧:٧].

فالخصم اعتمد على مقدمات خاطئة فكانت النتائج خاطئة أيضاً، ومرد ذلك ربما إلى قصور خزينه المعرفي عن الإمام(عليه السلام)، فيما أن معرفته المشتركة ضعيفة كان اقتضاؤه ضعيفاً، ولم ينتبه إلى أن كلام الإمام(عليه السلام) كان بمنزلة الحجّة الصريحة المنتزعة برضى الخصم وطوعه، ليثبت بها حقيقة الوجدانية عندما سأله الإمام (عليه السلام) فيما بعد: "فَلِمَنْ كَانَ يَصُومُ وَيُصَلِّي؟"، فسؤال الإمام كان نتيجة لحجّة سابقة ألقاها النّصرانيّ على نفسه؛ من إن عيسى كان يصوم ويصلي ويتعبّد الليل والنهار، إذا علمنا أن العبادة تقتضي وجود المعبود وتستلزمه، فما كان منه إلا أن يجيب بالسكوت الذي يُعرب عن عجزه وانقطاع حجّته.

يمكن الجانب الحاجي للاستفهام في هذه المناظرة بعجز الطرف الآخر عن الإجابة أولاً، وتحولّ السائل إلى مجيب دليلاً على عجزه وضعف موقفه ثانياً وهذا ما يمكن أن نسميه:(الحجاج بتبادل الأدوار)، فضلاً عن استراتيجية استدراج الخصم لطرح مسألة أخرى تبطل دعواه. فنرى الإمام(عليه السلام) يوجه سؤالاً مباشراً لمناظره يصبّ في عمق موضوعها(التوحيد) فيقول:"يَا نَصْرَانِي أَسْأَلُكَ عَنْ مَسْأَلَةٍ. قَالَ: سَلْ فَإِنْ كَانَ عِنْدِي عِلْمُهَا أَجَبْتُكَ" [٣٢٧/٢ : ٣٢٨] فهو يحاول إيصال تردده وضعفه للمتلقى مقدماً وهو تلميح مبدئي بغلبة الإمام. وقد أشار عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) إلى ذلك تحت عنوان القصد إذ يقول: "لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد" [٣٦٤ : ٤٥] ويعضد ذلك سؤال الإمام(عليه السلام):

" قَالَ الرَّضَا(عليه السلام): مَا أَنْكَرْتَ أَنْ عَيْسَى كَانَ يُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ. قَالَ الْجَائِقِيُّ: أَنْكَرْتُ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ، إِنَّ مَنْ أَحْيَا الْمَوْتَى أَبْرَأَ الْكَأَمَةِ وَالْأَبْرَصَ فَهُوَ رَبُّ مُسْتَحَقٍّ لَأَنْ يُعْبَدَ.

قَالَ الرَّضَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: فَإِنَّ الْيَسَعَ قَدْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، مَشَى عَلَى الْمَاءِ وَأَحْيَا الْمَوْتَى وَأَبْرَأَ الْكَأَمَةَ وَالْأَبْرَصَ، فَلَمْ تَتَّخِذْهُ أُمَّتَهُ رَبًّا وَلَمْ يَعْبُدْهُ أَحَدٌ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" [٣٢٧/٢ : ٣٢٨].

يبدأ الإمام كلامه بسؤال محذوف الأداة وهي(الهمزة) وهي أصل أدوات الاستفهام[٤٣: ١٩/١]، مقرونة بـ(ما) النافية. ويذكر ابن هشام(ت٧٦١ هـ) أن الهمزة خُصّت بأحكام منها جواز الحذف سواء تقدّمت على (أم) أم لم تتقدّمها نحو[٤٣: ١٩/١]:

فوالله ما أدري وإن كنت داريًا بسبع رمين الجمر أم بثمانٍ؟
أراد: أسبع.

ولكن سؤال الإمام(عليه السلام) لا يراد منه الجواب، بل يراد منه التعجب أولاً، وإقرار الخصم بما سيكون فيما بعد حجّة عليه ثانياً، وقد امتزج السؤال بالنفي الذي تتحدّد به النتيجة مباشرة؛ فهو توجيه مضاعف يقي المستقبل من الحرج وكّدّ الذهن كيما يدرك المفهوم؛ فعامل النفي كمفهوم علاوة على وظيفته التوجيهية في الخطاب، يصف البنية الدلالية العميقة للمبثوث غير المنفي بحسب ديكر [٥١-٥٠: ٢٨].

ومن ثمة فإن الحجج المتوالية الصريحة للخصم كانت بعد ذاتها حجة عليه. كالاتي:

عيسى: أحيا الموتى (حجة ١) + أبرأ الأكمه والأبرص (حجة ٢) = رب (نتيجة)

فجاء جواب الإمام (عليه السلام) باللغة الحجاجية نفسها:

اليسع: مشى على الماء (حجة إضافية) + أحيا الموتى (حجة ١) + أبرأ الأكمه والأبرص (حجة ٢) = ليس رباً (نتيجة)

فمن غير المنطقي -إذن- أن لا تؤدي المعطيات الثانية إلى النتيجة نفسها التي ساقط إليها المعطيات الأولى!! وبهذا شخص الإمام (عليه السلام) خطأ مذهب مناظره بشواهد الأخير ومنطقه الذي تحتاج فيه لا بما أملاه أحد عليه. ثم يأتي سؤال الإمام (عليه السلام) للمرة الثانية ليقوي الحجة بالحجة: "فَأَحْيَاهُمُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهِمْ وَكُلُّ شَيْءٍ ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ هَذَا لَمْ تَقْدِرْ عَلَيَّ دَفْعَهُ؛ لَأَنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْفُرْقَانَ قَدْ نَطَقَتْ بِهِ، فَإِنَّ كَانَ كُلُّ مَنْ أَحْيَا الْمَوْتَى وَأَبْرَأَ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَالْمَجَانِينَ يَتَّخِذُ رَبًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاتَّخِذْ هَؤُلَاءِ كُلَّهُمْ أَرْبَابًا مَا تَقُولُ يَا نَصْرَانِي؟! فَقَالَ الْجَائِلِيُّ: الْقَوْلُ قَوْلُكَ وَنَا إِلَهُ إِبْنِ اللَّهِ" [٣٨: ٣٢٩/٢]. فهذا سؤال حجاجي مقتضاه الإنكار والإبطال وطلب الوعي وإعمال الذهن والتسليم بوحداية الله تعالى، فإذا كانت مواصفات الرب إحياء الموتى وإبراء المرضى، فإن جميع من ذكروا يفعلون ذلك، فهل يعني هذا أن يتخذوا كلهم أرباباً!!

إن التسليم " كالتصريف هو في علم الجدل أن يفرض المحال إما منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع ليكون المذكور ممتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه ثم يسلم وقوع ذلك تسليماً جدلياً، فيدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه كقوله تعالى: ((ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا ذُكِرَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [المؤمنون ٩١]... ففرض إلهين فصاعداً محال لما يلزم منه المحال... التسليم هو الانقياد لأمر الله تعالى ونترك الاعتراض فيما لا يلزم [٣٧: ٤٣٢/١].

إن المقتضى والمداخل الخطابية في استقهامات الإمام (عليه السلام) جعلت من الخطاب ناجعاً وحدث به إلى نتيجة قاطعة؛ فقد " أصبح الاقتضاء نقطة الشروع في الاستدلال الحجاجي بوصفه ينطلق من "الموافقة إلى المخالفة"، وهو منحى حجاجي يقوم على مبدأ الاستدراج المبني على "المعلومة القديمة" التي تمثل اعتقادات المتكلم التي يسعى إلى إدخال المتلقي فيها؛ لأن التواصل اللساني مركزه الأفكار، والآراء المتفق عليها، والمعترف بها بين شركاء الخطاب، بهذا مثلت معطيات، ومنطلقات من أجل تحقيق النجاح في العملية التواصلية" [٧: ٤٢/١]. فالمعرفة المشتركة أعانت في فهم ما يلمح إليه الاستفهام، وسبر المعاني الضمنية والمجازية التي لم يصرح بها الباحث لسبب أو غاية.

ومن ضمن التلميحات الاستفهامية ما ورد في سؤال الإمام (عليه السلام) للجائلي: "فَمَا تَقُولُ فِي شَهَادَةِ أُلُوقَا وَمِرْقَانُوسَ وَمَتَّى عَلَى عَيْسَى وَمَا نَسَبُوهُ إِلَيْهِ؟ قَالَ الْجَائِلِيُّ: كَذَبُوا عَلَى عَيْسَى، فَقَالَ الرَّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): يَا قَوْمَ أَلَيْسَ قَدْ زَكَّاهُمْ وَشَهِدَ أَنَّهُمْ عُلَمَاءُ الْإِنْجِيلِ، وَقَوْلُهُمْ حَقٌّ؟ فَقَالَ الْجَائِلِيُّ: يَا عَالَمَ الْمُسْلِمِينَ أَحَبُّ أَنْ تُعْفِنِي مِنْ أَمْرِ هَؤُلَاءِ. قَالَ الرَّضَا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): قَدْ فَعَلْنَا سَلَّ يَا نَصْرَانِي عَمَّا بَدَأَ لَكَ. قَالَ الْجَائِلِيُّ: لَيْسَ لَكَ غَيْرِي فَلَوْ اللَّهُ مَا ظَنَنْتَ أَنَّ فِي عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِثْلَكَ" [٣٨: ٣٣٠/٢]. فقد طرح الإمام (عليه السلام) في استفهامه سلماً حجاجياً من فم الآخر:

ن: قولهم حق (نتيجة صريحة)

ب: جعلهم علماء (حجة ٢)

أ: زكاهم (حجة ١)

وهو سؤال إنكاري لا يراد منه الجواب بنعم أو لا، ولكن تراد به نتيجة مؤداها: تناقض الآخر في قوله، ومبعث هذا التناقض فساد دينه. فلماذا تتبدل الأقوال؟ في البداية تمت تزكية علماء الإنجيل عندما سأل عنهم الإمام(عليه السلام): **فَكَيْفَ شَهَادَةُ هَؤُلَاءِ عِنْدَكَ؟ قَالَ: جَائِزَةٌ هَؤُلَاءِ عُلَمَاءُ الْبَنَجِيلِ، وَكَلَّمَا شَهِدُوا بِهِ فَهُوَ حَقٌّ. قَالَ الرِّضَا(ع) لِلْمَأْمُونِ وَمَنْ حَضَرَهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَمَنْ غَيْرِهِمْ أَشْهَدُوا عَلَيْهِ. قَالُوا: شَهِدْنَا [٣٣٠/٢:٣٨]**، والآن عندما يورد الإمام باطل أقوالهم يُنعتون بالكذب!

إن في كلام الإمام(عليه السلام) تلميحاً إلى تحبُّب المناظرٍ وعدم استناده على قاعدة واضحة تثبت منها فروع ثابتة يُنكَل عليها، وهذا ما كان علمه واضحاً دون شك عند الإمام(عليه السلام)، وكان منعكساً في إجاباته وأسئلته التي أخفت وراءها تلميحات ومجازات قولية متعددة الأغراض، موحدة الغاية في إعمال البصيرة وإنشاد الهداية؛ فالغاية الأولى للحجاج كسب تأييد المتلقي وتقبله فيما يتعلق بقضية أو فعل ما، أما الثانية فهي الوصول بذلك المتلقي إلى الإقناع عن طريق إشباع فكره ومشاعره معاً [١١٠:٣٣].

على سبيل الختام:

ونحن على عتبة نهاية الدراسة يمكن أن نختم بحثنا بالآتي ذكره:

- تعدّ المناظرة بيئة خصبة للتفاعل والتجاج إن لم تكن في مقدمة الأمثلة الحجاجية؛ لما يشتمل عليه خطابها من موارد عقلية ولغوية وبيانية، فضلاً عن انبنائها على جملة من الأفعال اللغوية التي تشغل على السالم الحجاجية وتوليد المقترضيات وتوجيه الادعاءات.

- المناظرة في بنيتها التكوينية خطابية محدثة، أو هي فرع من فروع الخطابة، ونتيجة طبيعية لتطورها الحاصل نتيجة التقدّم الفكري الحاصل في العصر الأموي صعوداً، إذ دعت الحاجة إلى مزيد من التلاحق الفكري عن طريق الحوار مما استدعى مشاركة طرفين تفاعلياً من خلال الادعاء والاعتراض للوصول إلى درجة ما من الإقناع والقبول الفكري، وقد ساعد الطابع الجدلي للمناظرة على تصدّرها النصوص الغنية بالحجاج في صورته التداولية؛ إذ إن الحجاج نشاط تفاعلي ومقامي واجتماعي ينشأ بين طرفين في مقام تواصل ما، تراعى فيه المقترضيات التخاطبية والانزياحات الكلامية للوصول في آخر المطاف إلى إقناع المخاطب أو في الأقل تأثره بما يُعرض عليه، فهو نشاط عقلي معرفي مستند على معارف مشتركة كما المناظرة.

- يمثّل الاستفهام وجهاً من وجوه الخطاب الحجاجي؛ كونه فعلاً لغوياً بالدرجة الأولى، وقد يكون حقيقياً أي يراد منه الاستفسار عن شيء مجهول، أو طلب معرفة حقيقة الشيء، وقد يكون مجازياً يستلزم استحضر التؤول والاستلزمات التخاطبية واستنطاق المسكوت عنه حسب ما تقتضيه القرائن السياقية أو المقامية. والاستفهام المجازي فعل لغوي غير مباشر خرج من دلالاته الصحيحة إلى الضمنية لأغراض وأسباب متعددة تتعلق بقصدية البات وظروف المقام وأحوال المتلقي، فهو سؤال لكنه قد يتضمن في معناه إنكاراً أو تعجباً أو توبيخاً أو ما إلى

ذلك. ولذلك اصطالحنا عليه (الاستفهام التلمحي) نسبةً إلى الاستراتيجية التي يشتغل عليها؛ فهو لا يصرح بالمجهول وينشده؛ وإنما يُلمح إلى القصد ويُشير إليه مستعيناً بمتضمنات القول وما يقتضيه السياق اتكالا على المعرفة المشتركة المفترضة بين المتحاورين.

- كشفت المقاربة لمناظرة الإمام الرضا(عليه السلام) مع الجاثليق عن رفعة خطاب المعصوم(عليه السلام) من خلال اعتماده على جملة من الأساليب اللغوية والبلاغية كان الاستفهام أحدها، فهو عوض عن جملة خبرية منفية أو مثبتة، ويقوم على خرق شرط الاستفهام الحقيقي وهو جهل المستفهم بما يُطلب فهمه إلى مقتضيات مفترضة تتناسب والمقام، ليحمل المخاطب على التفكير والتدبر وإشراكه بالحكم بما يُعرض عليه من استدلال وعمليات عقلية تصل به إلى الاقتناع وتوجهه إلى جادة الصواب.

فالحجاج بالاستفهام التلمحي هو تنبيه وإعمال للفكر وإعادة صياغة للفكر ولاسيما في الجنبه العقديّة التي تعدّ من أكثر الجوانب الفكرية أهمية وحساسية، ولذلك فالحوار فيها يحتاج إلى دقة في توجيه الخطاب ومهارة في الحوار. ولذلك جاء خطاب الإمام الرضا(عليه السلام) توجيهياً تصحيحياً كان الاستفهام التلمحي أحد أدواته؛ لما يحمله من قدرة في محاججة الخصم، فالاستفهام التلمحي طاقة حجاجية تُلزم المتلقي بإجابات معينة وفق إملاءات المقتضى الناشئ من الاستفهام مما يوجه المخاطب الوجهة التي يريدتها المحاور.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر:

- القرآن الكريم
- [1] د. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة - لبنان، ط١/٢٠٠٤.
- [2] د. شوقي ضيف، الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف، مصر، ط٥.
- [3] د. عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات ضفاف - لبنان، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط١/٢٠١٣.
- [4] د. طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط٢/٢٠٠٠.
- [5] عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، مقدمة ابن خلدون، دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، لبنان.
- [6] د. طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء-بيروت، ط١/١٩٩٨.
- [7] د. وسن هاشم عودة، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم دراسة حجاجية، دار كنوز المعرفة، الأردن/ط١/٢٠٢٣.

- [٨] د.حافظ إسماعيلي علوي، **التحاجج والتناظر**، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ابن النديم- الجزائر/ط١/٢٠١٣.
- [٩] د.عبد السلام المسدي، **الأسلوبية والأسلوب**، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت- لبنان، ط٥/٢٠٠٦.
- [١٠] دحيدر جاسم جابر الدينناوي، **القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، دار الوضاح للنشر - الأردن، ط١/٢٠١٦.
- [١١] أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، **سرّ الفصاحة**، ت: إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون - بيروت- لبنان، ط١/٢٠١٠.
- [١٢] مصطفى الغرافي، **الخطاب الحجاجي في البيان العربي**، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ابن النديم - الجزائر/ط١/٢٠١٣.
- [١٣] بنيلوبي براون وستيفن لفنسن، **نظرية التأديب**، ترجمة وتقديم: هشام إبراهيم عبد الله الخليفة، دار كنوز المعرفة، الأردن - عمان/ط١/٢٠٢٣.
- [١٤] أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، **العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد- بغداد/١٩٨٢.
- [١٥] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، **مقاييس اللغة**، دار الفكر- لبنان/١٩٧٩.
- [١٦] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور(ت٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت/١٩٥٥.
- [١٧] أرسطو طاليس، **الخطابة**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات- الكويت، دار القلم- بيروت/١٩٧٩.
- [١٨] د.عبد الله صولة، **الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية**، دار الفارابي- بيروت- لبنان، ط٢/٢٠٠٧.
- [١٩] محمد الطاهر ابن عاشور، **التحرير والتنوير**، دار سحنون - تونس، د. ت.
- [٢٠] ليلي عباس خميس، **نظرية القصد وأثرها في إظهار المعنى والإعجاز القرآني عند القاضي عبدالجبار المعتزلي**، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية بغداد- العراق/٢٠٠٧.
- [٢١] أبو البقاء الكفوي(ت١٠٩٤هـ)، **الكليات**، تحقيق: د.عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت- لبنان، ط٢/٢٠١١.
- [٢٢] زهرة علاوي الناجي، **الحجاج في الخطاب الديني مقارنة في مناظرات الإمام الرضا (عليه السلام)**، جمعية العميد العلمية والفكرية- العتبة العباسية المقدسة، كربلاء- العراق، ط١/٢٠٢١.
- [٢٣] د.أبو بكر العزاوي، **الخطاب والحجاج**، مؤسسة الرحاب الحديثة- بيروت - لبنان، ط١/٢٠١٠.
- [٢٤] د.مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، دار الطليعة، بيروت، ط١/٢٠٠٥.
- [٢٥] د.بن عيسى بطاهر، **البلاغة العربية مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الجديد المتحدة-بيروت- لبنان، ط٢/٢٠١٦.

- [٢٦] أحمد تزكي، الحجاج في المناظرة بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ابن النديم-الجزائر/ط١/ ٢٠١٣.
- [٢٧] محمد الولي، الحجاج مدخل نظري تاريخي، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ابن النديم - الجزائر/ط١/٢٠١٣.
- [٢٨] د.عز الدين الناجح، العوامل الحجاجية في العربية، مكتبة علاء الدين، صفاقس، ط١/٢٠١١.
- [٢٩] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، دار الأمل، ط٢.
- [٣٠] كاترين كيربرات-أوريكيوني، المضمرة، ترجمة: ريتا حرب، المنظمة العربية للترجمة- بيروت، لبنان، ط١/٢٠٠٨.
- [٣١] أنور الجمعاوي، استراتيجيات الحجاج في المناظرة السياسية مناظرة التنافس على الرئاسة بين نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، (بحث)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- قطر/٢٠١٣.
- [٣٢] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ-)، البيان والتبيين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٥/١٩٨٥.
- [٣٣] حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري"، بحث ضمن كتاب الحجاج مفهومه ومجالاته، ابن النديم - الجزائر/ط١/٢٠١٣.
- [٣٤] بن عياد فتيحة، مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال (رسالة ماجستير)، جامعة وهران-الجزائر ٢٠١٥.
- [٣٥] د. قيس إسماعيل الأوسي، أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، بيت الحكمة - بغداد/ ١٩٨٨.
- [٣٦] ابتسام بن خراف، الخطاب الحجاجي السياسي في كتاب "الإمامة والسياسة" لابن قتيبة دراسة تداولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة- الجزائر/٢٠١٠.
- [٣٧] محمد علي التهانوي (ت١١٥٨هـ-)، كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان- بيروت، ط١/١٩٩٦.
- [٣٨] أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت٦٢٠هـ-)، الاحتجاج، دار المرتضى- بيروت، د. ت.
- [٣٩] د.ريم الهمامي، الاقتضاء وانسجام الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة - بيروت، ط١/٢٠١٣.
- [٤٠] د.فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جامعة بغداد- بيت الحكمة، ١٩٨٧.
- [٤١] ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ-)، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.
- [٤٢] د.فاضل صالح السامرائي، مراعاة المقام في التعبير القرآني، دار ابن كثير، بيروت، ط١/٢٠١٥.
- [٤٣] جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ-)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق- د. ت.
- [٤٤] عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ-)، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي- القاهرة، د. ت.